نقل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة :

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :

« اطلعت لجنة الشؤون السياسية على التوصية التي أقرها مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دور انعقاده السادس بشأن نقل اللاجئين الفلسطينيين من مراكز تجمعهم في المناطق المحتلة من فلسطين .

« وقد لاحظت اللجنة ان المعلومات التي ترددت حول هذا الموضوع تشير الى ان سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة اخذت تعمل على نقل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة ، وعددهم نحو ثلاثمائة الف من المواطنين الفلسطينيين العرب ، ظلوا مقيمين في قطاع غزة منذ كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ حتى الآن .

« ونظرا لما ينطوي عليه هذا الاجراء من نتائج خطيرة ، وتلافيا للاضرار المترتبة عليه سواء بالنسبة للاجئين الفلسطينيين انفسهم ، او بالنسبة لقطاع غزة بالذات ،

« توصي اللجنة بما يلي :

١ — اجراء اتصالات عاجلة بين الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة والمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وتكليفه بالعمل على منع تنفيذ هذه الخطة الصهيونية .

٢ — تكليف المندوبين الدائمين العرب في الامم المتحدة عن طريق حكوماتهم باجراء الاتصالات اللازمة بالامين العام للامم المتحدة ولفت نظره الى خطورة هذا الموضوع ، والمطلب اليه التدخل لمنع نقل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة الى أي مكان آخر .

٣ — تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة هذا الموضوع ، وجمع كافة المعلومات التي ترد اليها بشأنه ، وتعميمها على الدول الاعضاء ، تمهيدا لاتخاذ موقف عربي موحد تجاهه .

٤ — اصدار بيان باسم مجلس جامعة الدول العربية بالنص الآتي :

« نظر مجلس الجامعة ببالغ القلق ما تواتر من انباء عن عمل اسرائيل لطرد ثلاثمائة الف فلسطيني عربي من قطاع غزة .

« ويذكر المجلس في هذا الصدد سلوك اسرائيل في عدواني ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ من اخراج المواطنين الفلسطينيين من وطنهم ، وتحويلها نحو مليون وسبعمائة الف فلسطيني الى لاجئين ، تنفيذا لمخططها الاستعماري الاستيطاني ، ومطامعها التوسعية في الارض العربية ،

« كما يذكر محاولاتها تهويد الارض المحتلة ، وتغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية فيها ، وبناء المستعمرات اليهودية تأكيدا لمطامع التوسع والعدوان ، وتحديا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان ، والمؤتمر الدولي لحقوق الانسان وغيرها من المحافل الدولية واتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ ،

« ويهيب المجلس بالامم المتحدة ان تنهض بواجبها تجاه هذا العدوان بحكم مسؤوليتها عن قضية فلسطين ، وعن مبادىء الامم المتحدة وقراراتها ، وان تتخذ من العقوبات الرادعة والاجراءات الفعالة ما يضع حدا للعدوان الاسرائيلي المتفاقم ويحرر الارض المحتلة ويعيد لشعب فلسطين حقوقه المشروعة في وطنه ... (*) ،

« كما يهيب بالدول العربية ان تواجه مسؤوليتها في عمل جماعي فعال مشترك ، وبكل عربي ان يؤدي واجبه في مواجهة العدوان الاسرائيلي الاستعماري واخطاره الجسيمة ،

« ويدعو الامين العام لجامعة الدول العربية ان يبرق بذلك الى كل من رئيس مجلس الامن ، والسكرتير العام للامم المتحدة ، ورئيس لجنة حقوق الانسان » .

(ق ٢٦٠١/ د٥٣ / ج٢ — ١٩٧٠/٣/١١)

. . . . . .

(*) وردت في المصدر .